انقلاب الغابون حلقة من ضمن 8 انقلابات في غرب ووسط افريقيا في ظرف ثلاث سنوات:

هل يُنهي عصر النفوذ الفرنسي في وسط وغرب افريقيا؟

د. عبد الرزاق غراف

ضمن سلسلة الانقلابات التي تجتاح افريقيا، وفي دولة كانت تعدّ أحد الاستثناءات الافريقية التي لا يزخر تاريخها بظاهرة الانقلابات وهو ما جعلها مصدرا لـ «المفاجأة»، شهدت الغابون «الدولة النفطية الغنية بالمعادن» انقلاباً عسكرياً مفاجئاً بعد ساعات قليلة من إعلان لجنة الانتخابات فوز الرئيس السابق «علي بونغو» بفترة رئاسية ثالثة بعد عهدتين سابقتين استمرت كل واحدة منهما سبعة سنوات في دولة تحكمها عائلة «بونغو» منذ سنة ١٩٦٧، وسط مزاعم بإمكانية تسليم الرئاسة من طرف «علي بونغو» لإبنه «نور الدين» بعد فترة وجيزة.

وسط هذا المشهد قامت مجموعة من قادة الحرس الجمهوري بقيادة انقلاب عسكري أطاح بحكم تمتدّ جذوره العائلية لأكثر من نصف قرن (٥٦ سنة).

بعد الإعلان عن الانقلاب وإحالة الرئيس السابق على التقاعد المصحوب بالإقامة الجبرية، فضلاً عن تهم الخيانة العظمى التي تلاحق عائلته وأقرباءه وأعضاء حكومته، في

مشهد متسارع الأحداث لم يكن بالإمكان استيعابه في بلد لم يكن له باع في ظاهرة الانقلابات، وهو ما انعكس على المواقف الإقليمية والدولية التي وجدت صعوبة في تفسير ما حدث وإمكانية التعامل مع الوضع، خاصة في ضوء الخطوات المتسارعة من طرف قادة الانقلاب الذين أعلنوا تعيين قائد الحرس الجمهوري الجنرال «بريس أوليغي نغيما» رئيسا للمرحلة الانتقالية، إلى جانب إلغاء نتائج الانتخابات الأخيرة وحلّ مؤسسات الدولة وإغلاق الحدود البرية والمجال الجوي وحظر التجوال ليلاً.

داخلياً

ورغم استتباب الأوضاع لصالح الرئيس وحاشيته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة سنة ٢٠١٩ في استمرار للوضع الذي دام قُرابة الستة عقود، إلا أن الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الأخيرة، والتي أبانت عن حالة تململ من طرف بعض أجنحة الحكم ضد سيطرة الرئيس وعائلته على الحكم، وحجم المصداقية التي أبانت عليها المعارضة الغابونية بقيادة «ألبرت أوندو أوسا» أمام الشعب الذي ينزح غالبيته تحت خط الفقر رغم الموارد الضخمة التي تتمتع بها الدولة، إلا أن ذلك لم يمنع «علي بونغو» من الفوز بالانتخابات التي شكّكت المعارضة في مصداقيتها.

حملت هذه التطورات بعض الشكوك حول قدرة استمرار الرئيس في السيطرة على مفاصل الدولة، خاصة بعد تهديد المعارضة ومناشدتها للرئيس بضرورة تسليم السلطة دون إراقة دماء، وهو ما حمل في طياته إمكانية تحول مسار الأحداث على النحو الذي سارت إليه، وجعلت من سيناريو حدوث انقلاب عسكري أمراً وارداً في ظل تمسّك الرئيس وحاشيته بالسلطة.

إقليمياً

الزخم المتنامي لموجة الانقلابات العسكرية في غرب ووسط افريقيا وآخرها في النيجر، حيث يعدّ انقلاب «الغابون» ثامن انقلاب عسكري في افريقيا في آخر ثلاث سنوات، ساهم بالغ المساهمة في توسّع هذه الظاهرة حتى في دول لا تمتلك ذلك التاريخ المرتبط بظاهرة الانقلابات العسكرية والغابون إحداها، ومما زاد من توسع نموذج «المحاكاة» بين النخب العسكرية في هذه الدول والتي حملت على نفسها لواء التغيير هو عدم فعالية التهديدات والإجراءات الإقليمية المضادة والقادمة من بعض التكتلات الإقليمية على غرار «الإيكواس» أو حتى القارية المتمثلة في «الاتحاد الافريقي»، التي أصبحت استراتيجيتها الرامية لمحاربة وتقويض ظاهرة الانقلابات العسكرية بحاجة لمراجعة شاملة من ناحية الآليات المعتمدة في ضوء هذا العجز المطبق الذي أبانت عليه هذه الجهات في مواجهة هذه الظاهرة.

الغابون عضو في تكتل «الإيكاس» (المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا)، وهو تكتل يضم كل من: الغابون - الكاميرون – أنغولا – بوروندي – الكونغو – الكونغو الديمقراطية – افريقيا الوسطى – غينيا الاستوائية – تشاد – ساوثومي)، وفي حالة مقارنة أولية مع دول الإيكواس يتضح لنا ذلك التفاوت النسبي في ثقل الدول المنتمية للتكتلين، وهو ما انعكس على مستوى قوة كل طرف بحيث يتضح أن الأخير (الإيكواس) الذي تقوده نيجيريا أكثر قوة على جميع الأصعدة من نظيره «الإيكاس»، وهو ما يزيد من ضبابية الموقف المرتبط بإمكانية تحرك الإيكاس لوأد انقلاب الغابون؟ خاصة في ضوء الإمكانات العسكرية الضعيفة لمعظم دوله مقارنة بقوات «الإيكواس».

وليس من المحتمل أن يتكوّن تحالف داخل «الإيكاس» نفسه يضم الدول المناوئة للتواجد الفرنسي على غرار افريقيا الوسطى والكونغو، وهو ما يزيد حتماً من صعوبة التعويل على هذا الخيار وفعالية التهديد به على غرار ما يحدث مع قوات الإيكواس في حالة انقلاب النيجر.

دولياً

رغم صعوبة تحديد طبيعة التوجهات الخارجية لقادة الانقلاب في «الغابون»، ولكن قياساً على حالة التبعية شبه المطلقة التي لطالما أبانت عنها الغابون تحت حكم أسرة «بونغو» لصالح فرنسا، فإن خيارات خارجية مناقضة لتوجهات الرئيس السابق ستكون حتماً في غير صالح فرنسا، التي من الواضح أن نفوذها في المنطقة يشهد آخر مراحل وجوده بعد زهاء القرن ونصف القرن وبالضبط منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥، بعد أن كانت الغابون مستعمرة برتغالية، وكانت موانئها على المحيط الأطلسي أحد أهم سواحل انطلاق تجارة الرقيق نحو العالم الجديد.

موقع الغابون الاستراتيجي في غرب وسط افريقيا واحتياطاتها من البترول كرابع منتج للنفط في افريقيا جنوب الصحراء أهّلتها لتكون ضمن «أوبك» فضلا على المعادن، كلّها عوامل ساهمت في استمرارية النفوذ الفرنسي الكولنيالي في هذه الدولة رغم استقلالها سنة ١٩٦٠، ورغم أنه من المبّكر معرفة طبيعة تأثير الانقلاب الحاصل في الغابون على النفوذ الفرنسي هناك، إلا أن ردة الفعل الأولى للخارجية الفرنسية والمدين بشدّة لما حصل، يوحي مبدئياً بأن المسار القادم لا يخدم مصالح فرنسا وهو توجه سائد في معظم الانقلابات التي قادتها نخب عسكرية في غرب ووسط افريقيا والمعادية للتواجد والنفوذ الفرنسي التقليدي في هذه المناطق والذي ينظر إليه من طرف الكثير على أنه أحد الأسباب المباشرة لهذه التحولات بسبب مساهمته عبر جوهره الاستعماري القائم على سلب الثروات في غياب التنمية في هذه الدول.

في باقي المواقف الدولية دعت وزارة الخارجية الامريكية قادة الانقلاب إلى الافراج عن الرئيس المعزول وحكومته وعودة المؤسسات الدستورية المتوقفة، ورغم هذا الرفض الأمريكي للانقلابات العسكرية والتحولات غير الدستورية الجارية في عموم أفريقيا، إلا أن حساباتها الاستراتيجية لن تخرج عما جرت عليه مواقفها تجاه باقي حالات الانقلاب في غرب ووسط افريقيا وآخرها في النيجر.
فالموقف الأمريكي سيتحرّك بعيداً عن نظيره الفرنسي الذي يبدو أن الأحداث تدفعه للفظ أنفاسه الأخيرة، في حين أن ما يحرّك الموقف الأمريكي هو المخاوف المتصاعدة من نمو النفوذ الروسي وبدرجة أكبر الصيني الساعي لاستغلال هذه الأحداث من أجل ملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المناطق، وهو ما يفسّر هذا التباين بين الموقفين الأمريكي والفرنسي والذي ينعكس على تصور كل طرف في تسوية وطريقة التعامل مع موجة الانقلابات، والغابون ليس بالاستثناء في هذا السياق.

أما فيما يخص باقي المواقف الدولية فلم تخرج في معظمها عن مواقفها تجاه باقي حالات الانقلابات العسكرية الجارية في شكل نموذج من المحاكاة المتسارع بين دول غرب ووسط افريقيا، الخاسر الأكبر فيها هي فرنسا، في حين ليس من المعروف في ظل التحولات الجارية حالياً حدود وطبيعة التوازنات الدولية في هذه المناطق، ولكن في كل الأحول فإن المنطقة أمام حقبة تاريخية جديدة عنوانها الأبرز: أفول النفوذ الفرنسي في غرب ووسط أفريقيا.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net